

زيادة اليد العاملة وتنوع مهاراتها . ج - تصنيع الإماكن النائية في إسرائيل المحاذية للحدود المصرية . د - زيادة حجم التفتريات الموجهة إلى الأبحاث والتطوير في الصناعة الإسرائيلية . هـ - تحسين الإنتاجية الفريدة للعامل الإسرائيلي . و - زيادة الإنتاج الصناعي .

وإذا ما قدر للخطة المشار إليها أن تنجح فإن ذلك يعني تحقيق زيادة سنوية في الإنتاج الصناعي قدرها 11.6% سنويا . أما الصادرات فإن الهدف لتجسيدها أكثر طموحا حيث تهدف الخطة إلى زيادتها من 750 مليون ليرة إسرائيلية إلى 1500 مليون ليرة . وحيث أن السياسة الصناعية الراهنة تهدف إلى إنتاج السلع التي تتطلب مهارات عالية فإن 50% من الـ 8000 عامل جديد هم من المهندسين والعلماء وأصحاب الاختصاص الرفيع . ولا يزال القطاع الصناعي وخصوصا الصناعات التصديرية تتأثر باهتمام السلطات الإسرائيلية وبالتالي فإنها تحتل الأولوية بالنسبة لتوزيع الاستثمارات الجديدة . على أن أكثر التقديرات تفاؤلا تشير إلى أن الزيادة المرتقبة خلال هذا العام لن تكون بنسبة الزيادة التي تحققت في العام الماضي ، وإن كانت هناك زيادة مطلقة لا يستهان

بها . فصادرات إسرائيل في خمسة الشهور الأولى من العام 1972 بلغت 483 مليون دولار موزعة على النحو التالي : الصادرات الصناعية 213 مليون دولار ، صادرات الماس 124 مليون دولار ، والصادرات الزراعية 110 ملايين دولار و 16 مليوناً سلع معاد تصديرها . وكما ذكرنا في مقال سابق عن صناعة الأسلحة في إسرائيل ينتظر أن تصل صادرات إسرائيل من الأسلحة والصواريخ والذخيرة والمعدات الأخرى إلى 85 مليون دولار .

السياحة : بعد الهدوء الذي خيم على الجبهات العربية وتقلص حجم العزل الفدائي نسبيا داخل الأرض المحتلة تحت وطأة الظروف الحالية ، ركزت السلطات الإسرائيلية جهودها على تنشيط الحركة السياحية في إسرائيل . ولإعطاء فكرة موجزة عن أهمية السياحة المتزايدة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي نذكر أن دخل إسرائيل بلغ خلال العام 1971 حوالي 181 مليون دولار من العملات الصعبة وأن القبية المضاعفة بلغت 76% وهي أعلى نسبة على الإطلاق إذا تورتت بأي صناعة تصديرية أخرى في إسرائيل . وسجلت الحركة السياحية زيادة في

عدد القادمين بقدرها 49% بين عامي 1970 و 1971 إذ ارتفع عدد السياح الوافدين من 4416000 إلى 6574000 موزعين على النحو التالي : الولايات المتحدة 2566000 ، فرنسا 684000 ، بريطانيا 644000 ، ألمانيا 344000 ، إسكندنافية 304000 ، آسيا 424000 ، أفريقيا 224000 ، بلدان أخرى 1474000 . وبهذا يبلغ المجموع 6574000 .

ومن أجل استيعاب وتوفير وسائل السكن والراحة للسياح فقد ارتفع حجم الاستثمار في الفنادق الجديدة إلى 100 مليون دولار موزعة بين مناطق تل أبيب والقدس والجليل الغربي خصوصا في « نهاريا » وهي مستعمرة قديمة تقع على شاطئ البحر إلى الشمال من عكا . وتسعى السلطات الإسرائيلية إلى اجتذاب المزيد من الرساميل الأجنبية عن طريق منحها إعفاءات ضريبية وإعفاءات جمركية . كما تقوم بمد القطاع الخاص بقروض بفائدة منخفضة وشروط دفع سهلة لكي يزيد من حجم نشاطه في قطاع السياحة . وإلى جانب ذلك تقوم التعاونيات الزراعية « الكيبوتز » بتأجير منازل أعدت خصيصا للسياح الذين يرغبون في مشاهدة هذه التعاونيات .

إن المتبع للنشاط السياحي في إسرائيل في العامين الماضيين يلاحظ نشاطا متزايدا في هذا القطاع ومخططات لتوسع أكبر في المستقبل . ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية مقتنعة بأن حالة اللاحرب واللاسلم ستستمر فترة طويلة وعلى هذا الأساس فإن تشجيع السياحة يصبح هدفا ممكنا ومرغوبا من حيث أنه يوفر مصدرا رئيسيا للعملات الصعبة .

التجارة الخارجية : تذل الإحصائيات التي نشرت مؤخرا عن حجم التجارة الخارجية أن حجم الصادرات الإسرائيلية خلال العام 1971 بلغ 797 مليون دولار . وهذا الرقم أكبر من مثيله في السنة السابقة بـ 22.5% . أما أهم الصادرات فهي البوتاس وأنصوعات النسيجية وعصير البرتقال وآلات التسجيل وإطارات السيارات والألبسة المطرزة . أما الصادرات التي سجلت هبوطا فهي النحاس والفوسفات والأنتايب والبلاستيك . ويلاحظ من استقراء توزيع التجارة الخارجية أن حجم التبادل التجاري مع اليابان في ازدياد مستمر . وتتألف الصادرات الرئيسية من الأحجار الكريمة والفوسفات والنحاس . وتحاول